

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٢١ لسنة ٢٠١٤

بإنشاء مجلس الدفاع الوطنى

رئيس الجمهورية المؤقت

- بعد الاطلاع على الدستور المعدل الصادر فى الثامن عشر من يناير ٢٠١٤ ؛
وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط
القوات المسلحة ؛
وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط
بالقوات المسلحة ؛
وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التعبئة العامة ؛
وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القيادة والسيطرة على شئون الدفاع عن الدولة
وعلى القوات المسلحة ؛
وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبى ؛
وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٨ فى شأن اختصاصات مجلس الدفاع الوطنى ؛
وعلى قانون المخبرات العامة الصادر بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ ؛
وعلى قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة
الصادر بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ ؛
وعلى القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٣ بشأن اشتراك القوات المسلحة فى مهام حفظ الأمن
وحماية المنشآت الحيوية ؛
وبعد أخذ رأى مجلس الدفاع الوطنى ؛
وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

القانون الآتي نصه :

(المادة الاولى)

يُشكل مجلس الدفاع الوطني برئاسة رئيس الجمهورية ، وعضوية كل من :

رئيس مجلس الوزراء .

رئيس مجلس النواب .

وزير الدفاع .

وزير الخارجية .

وزير المالية .

وزير الداخلية .

رئيس المخابرات العامة .

رئيس أركان حرب القوات المسلحة .

قائد القوات البحرية .

قائد القوات الجوية .

قائد قوات الدفاع الجوي .

رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة .

مدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع .

(المادة الثانية)

يدعو رئيس الجمهورية المجلس للانعقاد مرة كل ثلاثة أشهر ، وكلما دعت الضرورة ذلك ، ويحدد في الدعوة مكان الانعقاد ، ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا بحضور اثني عشر عضواً من أعضائه .

وفي حالة قيام الحرب أو إعلان التعبئة العامة يعتبر المجلس منعقداً بصفة مستمرة . وتكون مداوولات المجلس سرية ، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وعند التساوي يُرجح الجانب الذي منه الرئيس .

(المادة الثالثة)

لرئيس الجمهورية أن يدعو من يرى من المختصين والخبراء لحضور اجتماع المجلس دون أن يكون لهم صوت معدود .

(المادة الرابعة)

مع عدم الإخلال بالاختصاصات الأخرى التى يخولها القانون لمجلس الدفاع الوطنى يختص المجلس بالآتى :

- ١ - النظر فى الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها .
 - ٢ - تحديد الهدف السياسى العسكرى .
 - ٣ - إقرار وثيقة السياسة العسكرية وتنسيقها مع كافة السياسات التخصصية خاصة الخارجية .
 - ٤ - إصدار التوجيه السياسى العسكرى .
 - ٥ - دراسة مسائل الدفاع عن الدولة وحالة الاستعداد القتالى للقوات المسلحة بما يحقق الأهداف السياسية للدولة .
 - ٦ - تنسيق جهود كافة الأجهزة الحكومية والسياسية لصالح الدفاع عن الدولة .
 - ٧ - دراسة آليات توفير الموارد من المواد الخام والأغذية للإمداد المستمر للقوات المسلحة .
 - ٨ - تحديد شكل الحماية المدنية وتكوينها ودراسة إجراءات إعداد الدولة والشعب للدفاع ضد العدوان .
 - ٩ - دراسة وإعداد مشروعات المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالشئون العسكرية والأمن القومى ، وكذا التدابير المتعلقة بتقوية التعاون العسكرى بين الدول العربية .
 - ١٠ - مناقشة موازنة القوات المسلحة .
- ويجب أخذ رأى المجلس فى مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة ، كما يجب أخذ رأيه فى إعلان الحرب أو إرسال القوات المسلحة فى مهمة قتالية إلى خارج حدود الدولة .
- وإذا كان مجلس النواب غير قائم ، يجب موافقة مجلس الدفاع الوطنى على إعلان الحرب أو إرسال القوات المسلحة فى مهمة قتالية إلى خارج حدود الدولة .

(المادة الخامسة)

يكون للقوات المسلحة موازنة مستقلة تدرج رقماً واحداً في الموازنة العامة للدولة .
وعند مناقشة مجلس الدفاع الوطني موازنة القوات المسلحة يضم إلى المجلس كل من رئيس هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة ، ورئيسى لجنة الخطة والموازنة ، والدفاع والأمن القومى بمجلس النواب ، ويكون لهم صوت معدود .

(المادة السادسة)

تُنشأ أمانة عامة للمجلس برئاسة أمين عام وعدد كافٍ من الأعضاء من ضباط القوات المسلحة أو غيرهم ، وتحدد اختصاصاتها ووظائفها ونظام العمل بها بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض وزير الدفاع .

(المادة السابعة)

يحضر الأمين العام اجتماعات المجلس ويتولى أمانة سر المجلس دون أن يكون له صوت معدود ، وللأمين العام الاتصال بجميع المؤسسات الدستورية وأجهزة الدولة التنفيذية وغيرها من الجهات فيما يتعلق بأعمال المجلس .

(المادة الثامنة)

توقع محاضر وقرارات المجلس من رئيسه وأمين السر ، وترسل القرارات إلى الجهات المختصة بالتنفيذ .

(المادة التاسعة)

يُلغى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه ، وأى نصٍ آخر يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة العاشرة)

يُنشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ٢٥ فبراير سنة ٢٠١٤ م) .

عدلى منصور